مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد: 4 (رت 66) السنة: 2022

دراسة تاريخية للفكر السياسي الإسلامي
ما بين القرنين الأول والخامس الهجري

A historical study of Islamic political thought between the first and fifth centuries AH

د.هشام المتوكل[1]
باحث في التاريخ الوسيط/وزارة التربية الوطنية/ المملكة المغربية
elmoutaouakilhicham@gmail.Com

تاريخ الوصول 2020/01/02 القبول 2021/12/21 النشر على الخط 2022/05/10
Received 02/01/2020 Accepted 21/12/2021 Published online 10/05/2022

ملخص:

يقصد بالفكر السياسي الإسلامي حصيلة التفكير المرتبطة بالقضايا السياسية، والتي لم يكن العقل الإسلامي يوليها كبير أهمية بسبب التداخل بين الوعيين السياسي والديني في بدايات الدولة الإسلامية، فالمتتبع لتفاصيل التحولات السياسية ضمن المجال الإسلامي يجد أنه عرف جملة من التطورات مهمة، تظهر ضمن ثنايا مقدمات الفكر السياسي الإسلامي.

ولعل الكثيرين يغضون الطرف عن المؤثرات التاريخية في نشأة هذا النوع من الفكر، حيث إن التأصيل التاريخي للكتابة السياسية يحيل بالضرورة على الخصائص النوعية للثقافة الإسلامية، والتي لا يمكن بحال من الأحوال إدراك خصائصها بعيدا عن تجلياتها التاريخية.

الكلمات المفتاحية: الفكر، السياسية، الفقه، التاريخ، المجال الإسلامي.

Abstract

The Islamic political thought refers to the thought outcome that is associated with political issues, which has gone unoticed by the Islamic mind because of the overlap that existed between the political and religious identities in the early Islamic state. With the intention of probing the political transformations within the Islamic field, we find that it has undergone through a number of important developments, which appear within the folds of the introductions of the Islamic political thought.

A great bulk of researchers turn a blind eye on the historical influences in the emergence of this type of thought, as the historical establishment of political writing necessarily refers to the specific lineaments of the Islamic culture, whose characteristics can not be seen far from their historical manifestations.

Key words: thought, politics, jurisprudence, history, the Islamic field.

[1] المؤلف المراسل: **هشام المتوكل** البريد الالكتروني: **elmoutaouakilhicham@gmail.Com**

إشكالية البحث وأهميته، وأهدافه:

ارتبط التفكير السياسي عند أوائل المسلمين بالبعد التاريخي، حيث كانت المسارات التي اتخذها هذا التفكير انعكاسا مباشرا لتناقضات الواقع وتباييناته.

ومن تم، وتبعا لهذا الترابط الجدلي بين السياسة والتاريخ، ظهرت مجموعة من النصوص التي تعالج قضايا التدبير السياسي ضمن المجال الإسلامي.

إن الكثير من المشاكل والصعاب المرتبطة بالفكر السياسي الإسلامي ناتجة بالأساس عن غياب الوعي بظروف نشأته، والشكل الذي اتخذته العبارة السياسية في بداياتها، حيث إن مفهوم الفكر السياسي الإسلامي مرتبط بمجموع القيم السياسية التي وضعت أصولها الثقافة الإسلامية، بما يجعلنا نفسر منظومتها الفكرية بطبيعة الوجود السياسي، مع ضرورة التميز بين القيم السياسية والفلسفة السياسية التي جاء بها ونظر لها مفكرو الإسلام([1])، ويستمد هذا الربط وجاهته من ندرة الدراسات التاريخية المؤسسة لمعرفة علمية شمولية حول مقدمات الفكر السياسي الإسلامي، حيث يتم وضع هذا الفكر في سياقه التاريخي، وهنا تكمن أهمية الحاجة للبحث في ثنايا النصوص التراثية الإسلامية، علنا نعثر فيها على الخيوط الرابطة بين الفكرة السياسية ومقدماتها التاريخية ضمن مقاربة تحليلية.

إشكاليتنا هاته ليست موضوعا مجردا تتطور قضاياه ومسائله بعيدا عن الواقع؛ إذ تكمن أهميتها في التفاعل الشديد بين التطورات التاريخية والأفكار السياسية قصد الخروج بخلاصات تفيدنا في فهم التطورات التي عرفها الفكر السياسي في علاقته بمجمل التحولات التي عرفتها البيئة الإسلامية.

الدراسات السابقة ومنهج البحث:

لا ندعي قصب السبق في هذا الموضوع، بل سبقنا إليه جلة من المفكرين خاصة الذين كتبوا في الأحكام الفقهية، والولايات الشرعية، والتدبير السياسي، مثل الباقلاني، وابن حزم، والطرطوشي، إلا أن ما ميز هذه الأبحاث تناولها للجانب الشرعي أو التنظير السياسي دونما محاولة البحث في الإرهاصات الأولى للفكرة السياسية. كما لا نعدم دراسات حديثة حاولت سبر غور الفكر السياسي الإسلامي ومنها الدراسة التي قدمها روزنتال تحت عنوان الفكر السياسي في الإسلام خلال العصور الوسطى([2]). وقد شهد المجال العربي كذلك صدور عدد لا بأس به من الدراسات غير أنها بغض النظر عن قيمتها العلمية اهتمت بالممارسات السياسية، وبوقائعها وفاعليها، ونادرا ما اهتمت بأفكارها؛ ونقصد هنا بالفكر السياسي الإسلامي حصيلة التفكير المرتبطة بالقضايا السياسية والتي لم يكن العقل الإسلامي يوليها كبير أهمية بسبب التداخل بين الوعيين السياسي والديني في بدايات الدولة

1- حيدوسي عمر، بكيس فارس، "بوادر تشكل الفكر السياسي الإسلامي في مرحلة الخلافة الراشدة"، **مجلة الإحياء**، العدد 22، 2019، ص 498،497.

[2]- Rosenthal: **Political Thought in Medieval Islam an introductory out Line**

الإسلامية([1]). حيث عرف المجال الإسلامي جملة من التطورات المهمة التي تظهر ضمن ثنايا مقدمات الفكر السياسي الإسلامي من خلال رصد أسسه ومبادئه وقواعده([2]).

ولعل الكثيرين يغضون الطرف عن المؤثرات التاريخية في نشأة هذا النوع من الفكر، حيث أن التأصيل التاريخي للكتابة السياسية يحيل بالضرورة على الخصائص النوعية للثقافة الإسلامية ولا يمكن بحال من الأحوال إدراك هذه الخصائص بعيدا عن تجلياتها التاريخية. وفي محاولة للإحاطة بالمقدمات التمهيدية للكتابة السياسية الإسلامية اخترنا مقاربة الموضوع وفق منهج تحليلي يقوم على التأكيد على أهمية التعريف والاستقراء ثم التركيب، متبعين عدة خطوات تقوم على:

أولا: جمع المعلومات وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها.

وثانيا: الفحص الدقيق للمصادر المختلفة والنقد الموضوعي لها.

ثالثا: ترتيبها وتنظيمها وتفسيرها، ثم استخلاص النتائج العامة منها، وكل ذلك وفق التقسيمات التالية:

السياق التاريخي لنشأة الفكر السياسي الإسلامي.

إن إشكالية النشأة بالنسبة للفكر السياسي الإسلامي هي إشكالية الممارسة النظرية، فالحديث عن الأصل حديث عن الممهدات، أو قل حديث عن الإرهاصات الأولى للتجربة السياسية ضمن المجال الإسلامي([3]). باعتبار ظروف النشأة لم تكن مرتبطة بالأصول الدينية، حيث تعتبر المرحلة الممتدة من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم سنة 11 هـ، إلى بداية المئة الثانية للهجرة التي شهدت ميلاد عدد من نصوص الفكر السياسي مرحلة غامضة لدى معظم الباحثين في الفكر السياسي الإسلامي([4]). حيث تميزت هذه المرحلة بمجموعة من القضايا السياسية منها: قضية الاستخلاف، ضوابطها وأسسها، حيث عرف المجتمع الإسلامي حينها تحزبا شديدا على خلفية الصراع حول الخلافة، حيث انقسمت الجماعة الإسلامية إلى سنة وشيعة، وخوارج، وتمايزت على إثرها لأول مرة الآراء الكلامية والفقهية حول قضية الخلافة([5]).

أما في المرحلة الموالية والتي ابتدأت باجتماع الكلمة على معاوية بن أبي سفيان، وبيعته في عام الجماعة سنة 41 هـ أميرا للمؤمنين، فقد طرأت خلاله تعديلات جوهرية على نموذج السلطة الإسلامية، حيث أمست الشوكة عنصرا محددا للشرعية السياسية، كما تحولت الخلافة إلى منصب وراثي محصور في قبيل معين بل في أسرة بعينها، وهو تطور جذري سبب اهتزازا في الفكر السياسي الإسلامي الذي تشكل خلال عصر الخلافة الراشدة والذي ارتبط بالشورى، وسيادة الأمة، الشيء الذي سيساعدنا على بيان طبيعة المنجز الفكري السياسي في تلك المرحلة المتقدمة من تاريخ المجتمع الإسلامي. حيث تعتبر كتب الأمثال إحدى أبرز تجليات

2- الإحالة هنا على فكرة أن السلطة السياسية في بداية الدولة الإسلامية كانت مرتبطة بالوحي، باعتبار الهيمنة الروحية للرسول صلى الله عليه وسلم على الشأنين السياسي والديني، جبرون محمد، **نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره**، طوب بريس، الرباط، 2016م، ص 4.

2 – يذهب طرابيشي جورج إلى وجود إطار مرجعي مكتوب للثقافة العربية، **نقد نقد العقل العربي**، دار الساقي، بيروت، 1998م، 13.

3 – الكبيسي محمد علي، **نشأة الفكر السياسي عند العرب، حفريات في مسلمات الفكر العربي**، دار الفكر، دمشق، 2005م، ص 186.

4 – لعل بداية التدوين في الفكر السياسي ضمن المجال الإسلامي يتزامن مع بداية التدوين في باقي العلوم، قال السيوطي نقلا عن الحافظ الذهبي" في سنة 145هـ شرع علماء الإسلام في هذا العصر في تدوين الحديث والفقه والتفسير..." **تاريخ الخلفاء**، دار ابن حزم، بيروت، 2003م، ص 208.

7 – لقبال موسى، "الخلافة أساس الفكر السياسي والحزبية في المجتمع الإسلامي في عصوره الأولى"، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد 3، 1988م.

الفكر السياسي الإسلامي، ويحضرنا في هذا المقام كتاب "**عيون الأخبار**" لابن قتيبة (ت 276هـ)، الذي نقل في باب السلطان الكثير من الأمثال والحكم عن المتقدمين من الخلفاء والصحابة وغيرهم والتي تصب في باب العدل، والطاعة، وفنون التدبير...([1])، وقد تضمنت كتب هذا الجنس نصوصا سياسية كثيرة كانت تشكل مادة للعبرة والموعظة ووعاء لحكمة العرب في السياسة([2]). ومن الكتب التي ضمت طرفا من فن القصص السياسي كتاب الأغاني للراغب الأصفهاني، حيث ضم هذا الكتاب عددا كبيرا من قصص العرب وأيامهم([3])، ويضاف إليها الخطب والرسائل التي صدرت عن الساسة والبلغاء، والتي عالجت قضايا سياسية عدة من قبيل الطاعة والولايات والمشورة...([4]).

وقد حفظت لنا كتب التاريخ وغيرها من المصنفات أمثلة كثيرة لخطب ورسائل تكفي للتعرف على جانب مهم من خصوصية الفكر السياسي الإسلامي، ومن أبرز من وصلتنا خطبهم الإمام علي بن أبي طالب الذي جمعت خطبه في الكتاب الشهير "**نهج البلاغة**"([5])، والذي يعد موسوعة ثقافية حول فكر الإمام والذي جمعه الشريف الرضي (ت 404هـ)، وقد قسم الكتاب إلى ثلاث ثلاث أبواب: الخطب والوصايا، والحكم، والهدف منها في الأغلب معالجة الشأن السياسي إبان حكمه، كما يضاف إليها عدد من الخطب والرسائل تنسب لمعاوية بن أبي سفيان، وزياد بن أبيه، والحجاج بن يوسف الثقافي، والمهلب بن أبي صفرة، والحسن البصري، عالجوا فيها قضايا الفتنة والنزاع حول السلطة وموجبات الطاعة ولزوم الجماعة([6]).

ومن أشهر الكتاب الذين ظهروا في آخر هذا العصر عبد الحميد بن يحي بن سعد الأصغر، والمعروف بعد الحميد الكاتب(ت 132هـ)، ومن رسائله المشهورة رسالة في"**نصيحة ولي العهد**" بعث بها إلى عبد الله بن مروان([7])، وبالإضافة إلى هذه الآثار، ألف ألف عبد الحميد مجموعة من الرسائل في أغراض سياسية شتى، اعتنى بها محمد كردي علي في رسائل البلغاء([8])، بالإضافة لمصنفات لمصنفات ابن المقفع ومنها الأدب الكبير، والأدب الصغير وكليلة ودمنة ورسالة الصحابة والتي تتضمن بين طياتها غير قليل من الأفكار التي تندرج في إطار الفكر السياسي([9])، وإن جاء هذا الإرث الفكري نتيجة التأثر بالمحيط الثقافي خصوصا الفارسي، حيث حيث أن مظاهر المثاقفة العربية الفارسية في هذا العصر حقيقة لا يمكن إنكارها([10])، وارتبطت بتقاليد سياسية رغب العرب في

---

1 – ابن قتيبة، **عيون الأخبار**،ج1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م، ص106.

2 – الجاحظ، **البيان والتبين**، ج1، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص367-369.

3 – بروكلمان كارل، **تاريخ الأدب العربي**، منشورات الجامعة العربية، دار المعارف، القاهرة، 1983م ج1، ص128-129.

4 – الوراق النديم أبو الفرج محمد، **الفهرست**، ج1، تحقيق: رضا تجدد، طهران،1391هـ، / ص140.

5 – نفسه، ص139.

6 – النويري أحمد بن عبد الوهاب، **نهاية الأرب**، ج7، تحقيق: علي بوملحم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م، ص185-199.

7 – الكردي محمد، **رسائل البلغاء**، دار الكتب العربية الكبرى، مصر،1913م، ص 139.

8 – نفسه، ص 166-175.

9- بروكلمان كارل، **تاريخ الأدب العربي**، منشورات الجامعة العربية، دار المعارف، القاهرة، 1983م، ص 3_99_ 100/ – معتوق جمال، "إسهامات ابن المقفع في الفكر السياسي الإسلامي"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، العدد 8، 2012م، ص 5_ 9_10_11.

1 – معتوق جمال، **إسهامات ابن المقفع في الفكر السياسي الإسلامي**..، نفسه، ص3.

محاكاتها([1]). ومما يشير لصدق هذه المقولة، هو ظهورها في أرض العراق والأقاليم الشرقية، بينما بقي الحجاز والغرب الإسلامي بعيدا عنها([2]).

التنوع المذهبي وأثره على تطور الفكر السياسي الإسلامي.

شكلت قضية الإمامة الخلفية الرئيسية للجدل الكلامي الذي نشأ ضمن المجال الإسلامي([3])، وكان الشيعة والخوارج والمعتزلة... الأطراف الأساسية في هذا الجدل، حيث أن التمذهب السياسي يفسر بطبيعة الممارسة السياسية، بما يمكن أن نسميه باللاشعور الجمعي السياسي(4)، فلا هوية مثلا للخوارج خارج دائرة فعلهم السياسي([5])، ولا للشيعة أو المرجئة أو المعتزلة، خارج مسار الوقائع التاريخية التي صنعتهم، وما النظريات التي استنبطوها سواء كانت فقهية أو كلامية إلا استنباطات ولدتها معاركهم السياسية([6])، فهذه الفرق بدأت تفكر في وضع أحكام فقهية عقدية تلامس الواقع السياسي، وانخرطت في جدل فكري مهمته تقييم السلطة([7]). حيث إن هنالك ارتباط مباشر بين النظريات العقدية والسياسية، فالخطاب السياسي بقدر ما كان حديثا في السياسة كان حديثا في العقيدة، خاصة أن الوقائع التاريخية التي عرفتها دار الإسلام ارتبطت ارتباطا وثيقا بتاريخ أفكار الفرق الدينية، لأن تاريخ الفرق الإسلامية هو تاريخ للأفكار السياسية، حيث امتزجت السياسة بالدين امتزاجا عميقا([8]).

وبناء على هذه الصلة فإن الاختلافات تكون على مستوى الرهانات، فالشيعة مثلا يتوسلون بالإمامة كأصل من أصول الدين، ولعل "**رسالة في إثبات الوصية لعلي بن أبي طالب**"، و"**رسالة في أحوال الإمامة**" وهما تنسبان للمسعودي مما يصب في هذا الاتجاه([9]) حيث ترتقي العقيدة إلى مستوى السياسة باعتبارها من القواعد الإسلامية وهي لا تعد عندهم من المصالح العامة([10])،

---

1 – مبارك زكي، **النثر الفني في القرن الرابع**، ج1، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1934م، ص60.

2 – الكبيسي، **نشأة الفكر السياسي الإسلامي**...، م، س، ص 109.

3 –أنظر باقدي فاطمة، "العلمنة والدين في الفكر السياسي الإسلامي، قراءة في منظور محمد أركون (1928-2010)"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العامة**، العدد 5، 2014، ص 243.

4 – الكبيسي، **نشأة الفكر السياسي عند العرب**...، م، س، ص 22.

5– نلاحظ أن معظم المتأثرين بفكر الخوارج كانوا ينتمون للقبائل البدوية التي رفضت التبعية لقريش قبل الإسلام وبعده، وذلك نتيجة للتأثير النفسي والطبيعة الجغرافية التي التي عاشوا فيها، فرفضوا أن تستأثر قريش بالسلطة، فتنة السلطة، الصراع ودوره في نشأة بعض غلاة الفرق الإسلامية (من القرن الأول حتى القرن الرابع الهجري). أنظر شنقار عواطف العربي، **فتنة السلطة، الصراع ودوره في نشأة بعض غلاة الفرق الإسلامية(من القرن الأول حتى القرن الرابع الهجري)**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان،2001م، ص 296.

6 – الكبيسي، **نشأة الفكر السياسي**...، م، س، 63./ – رستم سعد، **الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات: النشأة – التاريخ – العقيدة – التوزيع الجغرافي**، أنوار للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب 2008م، ص 64-67.

7 – اد ناصر العربي، "جدلية المعرفي والسياسي في الفكر الإسلامي: مقاربة سياسية في علم الكلام"، **مجلة التسامح**، العدد 12، 2005م، ص 109.

8 – بنعبو الحسن، "مراجعات نقدية لأسس الدولة في الفكر السياسي الموروث"، **مجلة متون**، العدد1، 2019، ص 23-31.

9– بروكلمان، **تاريخ الأدب العربي**،ج3، ص 59،60.

10 – أنظر ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان، القاهرة، 1965م، الفصل 27، ص 248./ – شنقار عواطف، **فتنة السلطة**...، م، س، ص 248.

أما فريق من أهل السنة فيتوسلون بالأحكام الشرعية([1])، حيث أصبح الفقه السياسي جزءا من الفروع الفقهية بهدف بلورة منظومة منظومة فقهية سياسية واقعية([2])، لذلك نفترض أن كل شيء أضحى معرفة سياسية، لهذا حكم دي بور أن "**السياسة نالت في الإمبراطورية الإسلامية عناية الباحثين أكثر مما نالته المسائل الأخلاقية**"([3]).

إن ظاهرة الفرق تفتح أمامنا بعدا جديدا لفهم الفكر السياسي الإسلامي، فهل تعرف الفرق الإسلامية خارج الوقائع السياسية التي عاشتها، فصنعوها وصنعتهم؟. وهل كانت اجتهاداتها وتنظيراتها لتولد خارج معترك سجالاتهم السياسية؟([4]).

نكاد نفترض أن ظاهرة الفرق كانت وراء ظهور أشكال المعرفة الإسلامية التي تتجاوز الظاهر المعرفي إلى عمق الصراعات السياسية، ومن ثم تصبح المعرفة نشاطا ضمن الممارسات السياسية، يتضح من ذلك أن فهم الجسم السياسي الإسلامي يتطلب إدراكا أوسع بالفرق التي لم تعد مجرد فرق أو ملل وإنما فضاء مؤسس لذهنية معينة([5]).

حيث نجم في سماء الثقافة الإسلامية في المئة الأولى للهجرة عدد من أعلام الفرق الكلامية، وذلك على هامش السجالات السياسية التي عرفها المجتمع الإسلامي، وقد حفظت لنا الكتب التي عنيت بالكلام عددا من الآثار الدالة على طبيعة المقالة السياسية لدى أوائل المتكلمين، والتي تنسب إلى عدد من أعلام الفرق أمثال أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) ومعبد الجهمي (ت 80 هـ)، ومحمد بن الحنفية (ت 81 هـ) والحسن البصري (ت 110هـ)، وجهم بن صفوان (ت 128 هـ) وواصل بن عطاء(ت 131هـ) وأبو حنيفة النعمان(ت 150هـ).

واللافت للانتباه في هذا السياق أن خلفيات معظم المواقف الكلامية كانت خلفيات سياسية([6])، وهو ما جعل للكلام وجها آخر للصراع السياسي تظهر من خلاله تجليات محنة الدولة في المجال الإسلامي([7]).

ومما ينسب للشيعة وكبار أعلامهم في هذا الباب تراث محمد بن الحنفية، الذي تمثل في مجموعة من الأقوال والأفعال التي حفزت المعتدلين من الشيعة على الثورة ضد الأمويين([8])، وتراث ابنيه عبد الله، والحسن، وإلى هذا الأخير ينسب كتاب " **في الإرجاء**"،

---

1 – الكبيسي، **نشأة الفكر السياسي الإسلامي**..، م، س، ص 7.

2– ولد خسال سليمان، "الفقه السياسي عند الإمام مالك"، **مجلة الحضارة الإسلامية**، العدد 24، مج 15، 2014، ص 243.

3 – بور لدي، **تاريخ الفلسفة في الإسلام**، تعريب وتعليق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت، ص 84.

31– أنظر صديقي محمد الناصر، "بواكير الفكر السياسي عند المنبثقات الشيعية من الاصطفاف العلوي إلى نشأة المجموعات الغالية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 6، 2012.

5 – الكبيسي، **نشأة الفكر السياسي**...، م، س، ص 161.

6 – لقد ربط القاضي عبد الجبار بين ظهور الاعتزال في الإسلام والتشيع، فكبار الصحابة انتصروا للاختيار وحاربوا غيره. أنظر ابن المرتضى أحمد بن يحيى، **طبقات المعتزلة**، تحقيق: سوسنة ديفلد وفلزر، دار المنتظر، بيروت، 1987م، ص 9–14.

7 – فروخ عمر، **تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون**، دار العلم للملايين، بيروت، 1983م، ص 209،/عمارة محمد، **الإسلام وفلسفة الحكم**، المؤسسة العربية العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م، ص 175–185.

8 – النشار سامي، **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام**، ج1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م، ص255.

الذي لا يخلو من دلالة سياسية، ويعتبر هذا الكتاب أول كتاب في العقيدة في الإسلام حسب قول سامي النشار([1]). ومما ينسب لفرقهم، من إمامية وزيدية وكيسانية([2])، طائفة من الكتب السياسية، التي ذكرها غير واحد من المؤرخين من ذلك: كتاب "**الإمامة**" "**الإمامة**" وكتاب "**الإستحقاق**" لصاحبهما علي بن اسماعيل بن ميثم التمار، من جلة أصحاب علي بن أبي طالب([3])، وكتاب "**الإمامة**"، وكتاب "**الرد على من قال بإمامة المفضول**"، وكتاب "**إختلاف الناس في الإمامة**" وكتاب "**الوصية والرد على من أنكر الإمامة**"، وكتاب "**في الجبر والقدر**"، وكتاب "**الحكمين**"، وكتاب "**الرد على المعتزلة في طلحة والزبير**"، وكتاب " **القدر**"، وكلها لأبي محمد هشام بن الحكم، الذي توفي بعد نكبة البرامكة، وقيل في خلافة المأمون([4]).

وإلى جانب هذه الآثار وجدت أخرى نسبت إلى عدد من الأعلام عرفوا بين تيارات الفكر الإسلامي بالمرجئة، وقد اشتهروا بحصرهم على تجنب الصدام مع السلطة السياسية ونظروا لسياسة التعايش حتى وصفوا بالفرقة المحايدة([5])، وقد خلفوا لنا عدة آراء سياسية تحض على الطاعة، وقد ساعدهم على اتخاذ هذا المنحى في التفكير السياسي تأخيرهم (إرجاء) العمل على النية، وقولهم " **لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة**"([6])، وقد استغل الساسة هذا الفكر لتكريس سلطانهم باعتبار أن الحساب مرجأ إلى الآخرة؛ بمعنى الرضوخ بغض النظر عن وجود الشرعية من عدمها([7])، ومما يجب التنبيه إليه أن الإرجاء باعتباره نحلة لم يشكل مذهبا مستقلا كما هو الحال بالنسبة للشيعة والخوارج وغيرهما، بل كان موقفا ظهر على عدد من أتباع المذاهب الكبرى، كما ذكر ذلك الشهرستاني([8]).

ولعل الصلة واضحة في مفهوم الاعتزال بين بعديه السياسي والكلامي، حيث إن مشكلة السلطة كانت حاضرة في خضم النشأة، فالخلاف الذي نشأ بخصوص حكم مرتكب الكبيرة مرده سياسي بالأساس وهو رأي ذهب إليه اللمطي إذ يقول أنهم:" **اعتزلوا الحسن، ومعاوية وجميع الناس، وذلك أنهم كانوا أصحاب علي، ولزموا منازلهم ومساجدهم، وقالوا: نشتغل بالعلم والعبادة، فسموا بذلك معتزلة**"([9])، ومن أعلامهم معبد الجهني (ت 80هـ)[10]، وعمر المقصوص(ت 80هـ)، وأبو محمد عطاء بن يسار القاص البصري(ت 103هـ)، والجعد بن درهم(ت 105هـ)[11]، غير أن أشهر أعلام الاعتزال الذي ينسب إليه اسم

---

1 – نفسه، ص255.

2 – بروكلمان، **تاريخ الفكر العربي**، م، س، ص 89.

3 – الوراق النديم، **الفهرست**، ج1، م، س، ص223.

4 – نفسه، ج1، ص 223–224./ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، منشورات بيت الأفكار الدولية، بيروت، 2004م، ت 6183، ص 4080.

5 – شنقار عواطف، **فتنة السلطة**..، م، س، ص 307.

6 – الشهرستاني، **الملل والنحل**، تحقيق: عبد العزيز الوكيل، دار الفكر، بيروت، د.ت، ص 139.

7 – شنقار عواطف، **فتنة السلطة**..، م، س، ص 310.

8 – الشهرستاني، **الملل والنحل**، م، س، ص 139.

9 – أبو الحسن محمد أحمد بن عبد الرحمان، **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**، للملطي، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للثرات، القاهرة، 1977م، ص 36.

10 – الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، م، س، ت 6183، ص 3895.

11 – فروخ عمر، **تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون**، دار العلم للملايين، بيروت، 1983م، ص 213– 214.

الفرقة هو: أبو حذيفة واصل بن عطاء(ت 131هـ)، ومن أهم آرائه المتصلة بالشأن السياسي قوله بالاختيار، فالإنسان في اعتقاده مسؤول عن تصرفاته ومخير فيها محاسب عليها إذ يقول: "**إن الباري تعالى حكيم ...ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر، ويحتم عليهم ثم يجتزيهم عليه، فالعبد هو الفاعل للخير والشر، والإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، والمجازى على فعله**"([1])، وأيضا قوله بالمنزلة بين المنزلتين[2]، وهو موقف عقدي لا يفهم إلا في ارتباط بسياقه السياسي المؤسس الذي يرجع إلى اختلاف المسلمين في خلافة علي بن أبي طالب، ومن آراء واصل بن عطاء الأخرى رده شهادة أهل الجمل وصفين([3]).

ونظرا للطابع الثوري لهذا التيار وخطورته على النظام السياسي فقد استدعى ردودا أمنية تمثل في ملاحقة أقطابه أمثال معبد الجهني، وغيلان القبطي، والجعد بن درهم، وردودا فكرية تمثلت في ظهور عدد من النصوص الكلامية التي تناقش عقيدة القدر ومن ذلك كتاب "**الرد على القدرية**" للحسن البصري وإن شكك الشهرستاني في نسبته إليه[4]. وقد ظهر تيار الجبر مقابل الإعتزال، الذي من من أبرز أعلامه أبو محرز جهم بن صفوان (ت 128هـ) ([5])، وكان متكلموا هذا التيار لا يثبتون للمخلوقين فعلا ولا قدرة على الفعل أبدا([6]).

ولعل هذا السجال الفكري كان من الشدة حيث إن مسلم بن سيار لما سئل عن مسألة القدر والإجبار:"**هم واديان عريضان يسلك الناس فيهما، لن يدرك غورهما، فاعمل عمل رجل يعلم أنه لن ينجيك إلا عملك، وتوكل توكل رجل يعلم أنه لن يصيبك إلا ما كتب الله عليك**"([7]).

حين مناقشة حالة الصراع الفكري لدى علماء الكلام، قد يكون من قبيل التكرار أن نؤكد ارتباط ذلك الصراع النظري في خطاب المتكلمين بالصراع السياسي، حيث لا تنفصل المناقشات الكلامية عن المواقف السياسية. مما يعفي عن بذل جهد نظري لإثبات وجود مقال سياسي ضمن الخطاب الكلامي([8]).

الكتابة الفكرية السياسية الإسلامية نماذج تحليلية.

1 – الشهرستاني، **الملل والنحل**، م، س، ص 47.

2 – بدوي جمال، **من تراث الفكر السياسي في الإسلام**، طابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م، ص11، 12.

3 – فروخ عمر، **تاريخ الفكر العربي**..، م، س، ص 223-224.

4 – الشهرستاني، **الملل والنحل**، م، س، ص 47.

5 – الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، م، س، ت 1402، ص 1339.

6 – الشهرستاني، **الملل والنحل**، م، س، ص 85-88./ ابن حزم، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ج3، تحقيق: محمد ابراهيم نصر وعبد الرحمان عميرة، دار الجيل بيروت، 1996م، ص33/ – فروخ، **تاريخ الفكر العربي**..، م، س، ص 220.

7 – ابن عساكر أبو القاسم علي، **تاريخ دمشق**، ج58، تحقيق: عمر بن غرامة العماري، دار الفكر، بيروت، 1997م، ص145.

8 – أنظر حسن مجدي عز الدين، "الفكر السياسي الإسلامي وثقافة الديمقراطية جدلية التعاطي والممانعة،" مجلة **النقد الثقافي**، العدد 2، 2014، ص61، 62.

شهد عصر التدوين ازدهارا ملحوظا في الكتابة السياسية، حيث ارتفع عدد المدونات السياسية، وأخذت في التبلور باعتبارها جنسا معرفيا مستقلا، نتيجة للجدل الذي لم ينته بين الفرق الإسلامية، إذ كان لابد من نظرية تحدد الأسس العامة لنظام الحكم الإسلامي، وبما أن المؤلفات السياسية قد وضعت في مراحل تميزت بتأزم الوضعية الإسلامية، فإن الباحث لا يمكن أن يفهم تاريخ تطور الأفكار السياسية فهما صحيحا في معزل عن تاريخ تطور الوقائع التاريخية، لما بينها من علاقة جدلية([1]).

توزعت إسهامات مفكري السياسة المسلمين خلال عصر التدوين بين أجناس معرفية عدة تناولت الهيكل المؤسساتي للدولة الإسلامية من إمامة وإمارة وولاية وغيرها...([2])، لذلك كانت المحاولات الأولى التي قام بها المسلمون للبحث في النظام السياسي قد قد ركزت بالخصوص على الخلافة لأهميتها، زيادة على أنها كانت موضوع نشأة الفرق الإسلامية، فتصدى الفقهاء للبحث فيها، وكانت أجوبتهم ردودا تتعلق بطروحات الفرق بعضها على بعض([3]).

ولعل الباقلاني يعتبر المنافح الأول عن موقف أهل السنة إزاء الاتجاهات الأخرى، وإليه ينسب نقل الحجج إلى ميدان العقل النظري، بعد أن كان من تقدمه يستند إلى النصوص بسبب نقص التكوين الفلسفي([4])، وكان معظم ما صنفه دفاعا عن مؤسسة الخلافة([5]). في مجال دفاعه عن شرعية الخلافة العباسية تناول قضية الإمامة وما يتعلق بها من شروط وأحكام([6]). حيث من الممكن الممكن بناء تصور نظري عن مفهوم الإمامة كما يراه الباقلاني من خلال كتابه الموسوم بـ"**التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة**"([7])، حيث تعرض فيه لمسألة الإمامة من جميع نواحيها، حيث عدت الأساس لتبلور ملامح نظرية سياسية، تقف بوجه الطروحات المخالفة، التي مثلت خطرا على المؤسسة السياسية ممثلة بالخلافة العباسية. حيث بذل الباقلاني جهدا واضحا من أجل دحض المرتكز الأساس للفكر الإسماعيلي المرتبط بالإمامة([8])، والذي اشتقت منه الخلافة الفاطمية

1 – قادر نزار محمد ونهلة شهاب أحمد، **دراسات في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي**، دار الزمان، سوريا، 2009م، ص 14.

2 – الكبيسي، **نشأة الفكر السياسي الإسلامي**..، م، س، ص 163-165.

3 – قادر نزار، ونهلة شهاب أحمد، **دراسات في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي**..، م، س، ص 8.

4 – ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ج3، المكتبة التجارية، بيروت، د.ت، ص169.

5 – فرحات سميرة ،"مقدمة إلى معجم مصطلحات الباقلاني"، **مجلة الباحث**، العدد 47، 1987م، ص 21-23.

6 – الباقلاني أبي بكر محمد بن الطيب، **التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة**، تحقيق: محمود محمد الخضيري، ومحمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر، القاهرة 1947م، ص 186./- أبي نثر عبد الوهاب بن علي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمد محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي، 1964م، ج4/ص193.

7 – البلاقاني، **التمهيد**..، م، س، ص 164-187.

8 – يقوم الفكر الشيعي الإمامي على مجموعة من المبادئ تروم جملة منها إلى إضفاء القدسية على شخص الإمام. رستم سعد، **الفرق والمذاهب الإسلامية**..، **الإسلامية**..، م، س، ص، 241، 242./ أنظر الدراسة المعنونة بـ: حنان بالشاوش، "الإمام المؤله في الفكر السياسي الشيعي القديم، الشيعة الإمامية نموذجا"، **مجلة أنتروبولوجيا الأديان**، العدد1، 2012م.

شرعيتها، وينص على أن الإمامة بالنص وليس الاختيار باعتبار الإمامة قضية أصولية، بما يفيد أن نظام الحكم ثيوقراطي محض([1])، " **فالتركيب المذهبي للشيعة مبني على النص الذي هو من عقائدهم الأساسية**"([2]).

هذه النظرية السياسية وبهذه الصيغة الدينية أحدثت تحولا خطيرا في المناخ الفكري والثقافي في الدولة الإسلامية، وأصبحت الخلافات السياسية خلافا في الدين، وبدأ الانقسام بسبب الحكم السياسي وكأنه انقسام في الدين([3])، الباقلاني رأى أن الإمامة قضية مصلحية تتعلق بشؤون الرعية([4])، واستنادا إلى ذلك، انطلق من مبدأ "**إثبات أحد الطرفين ببطلان الآخر، أو إبطاله بإثبات بإثبات الآخر**"، **فقرر فرضية مفادها "إذا فسد النص صح الاختيار" مستندا بذلك على إجماع الأمة**([5]).

استخدم الباقلاني في مناقشة ذلك الأسلوب القائم على مقارعة الدليل بالدليل والحجة بالحجة لئلا يظن القارئ كما قال: "**أنا نقصد الشناعة عليهم**"([6])، مستعينا بمختلف أنواع الاستدلال الأصولية والتاريخية ليصل إلى نتيجة مؤداها أنه لا سبيل لإثبات الإمامة سوى طريق الاختيار.

ولكن يبدو من خلال استقراء الأوضاع السياسية للعالم الإسلامي في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وواقع الخلافة العباسية في ظل التسلط البويهي، أن الباقلاني استهدف بشكل خاص إضفاء الشرعية على الخلافة العباسية باعتبارها امتدادا لنظام الخلافة الشرعي القائم على الاختيار، وفي نفس الوقت تجريد الخلافة الفاطمية من الشرعية بتفنيد الأساس الذي قامت عليه. كما قصد من خلال تضمين كتابه بحثا عن الإمامة، أن يضع أمام السلطة البويهية تصورا واضحا لطبيعة الإمامة من المنظور السني، ليحدد البويهيون موقفهم من الخلافة العباسية على ضوء ذلك([7]).

وفي علاقة بالوضعية السياسية المتأزمة التي عايشها العالم الإسلام شرقا وغربا نجد كذلك ابن حزم الذي عايش فترتين مهمتين من تاريخ الأندلس، أولهما: ضعف وانهيار الخلافة الأموية في قرطبة([8])، وثانيهما فترة تفكك وحدة الأندلس السياسية، بظهور ما يعرف بدويلات الطوائف([9])، هكذا عايش ابن حزم عصر فساد الحياة السياسية في الأندلس مطلع القرن الخامس الهجري وتأثرت حياته بتقلباتها([10]).

---

1 – الشيال جمال الدين، **مجموعة الوثائق الفاطمية**، ج1، لجنة التأليف، القاهرة 1958م، ص209./ أنظر رستم سعد، **الفرق والمذاهب الاسلامية**..، م، س، ص 241، 246.

2 – أنظر شنقار عواطف، **فتنة السلطة**..، م، س، ص 238/ و رستم سعد، **الفرق والمذاهب الاسلامية**..، م، س، ص 241.

3 – شنقار عواطف، **فتنة السلطة**..، م، س، ص 277.

4 – ابن خلدون المقدمة، م، س، ص 196.

5 – البلاقاني، **التمهيد**...، م، س، ص 164.

6 –نفسه، م، س، ص 168.

7 – قادر نزار محمد ونهلة شهاب أحمد، **دراسات في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي**..، م، س، ص 19.

8 – عنان محمد عبد الله ، **دولة الإسلام في الأندلس**، ج3، القاهرة، 1969م، ص14.

9 – ابن الخطيب لسان الدين، **أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، ، تحقيق: ليفي بوفنصال، دار المكشوف، 1956م، ص 144.

10 – بالنثيا أنخيل جنثالث، **تاريخ الفكر الأندلسي**، ترجمة: حسين مؤنس، مكتبة النهضة، القاهرة، 1955م، ص 216.

ومن هنا لا يمكن فهم ابن حزم منفصلا عن عصره بكل ما مثله من انعكاسات وتجاذبات كانت لها أصدائها وفعلها في ميوله وفكره ومواقفه([1]). يذهب ابن حزم إلى وجوب الإمامة على غرار معظم الفقهاء"**وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيها فيها أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة**"([2]). ويستند في ذلك إلى ظاهر الشرع فيما أورده القرآن والسنة النبوية المؤكدة.

وبهذا الإمامة الواجبة شرعا وعقلا وإجماعا ولا يحل إلغاؤها أو استبدالها بأنظمة سياسية هجينة، وقد استفاض ابن حزم في مناقشة الشروط الواجب توفرها في متولي الإمامة وإن خالف بعض الفقهاء في المشهور من شروطها([3])، إلا أن ابن حزم أكد على شرط أساسي وهو قرشية النسب "**فلا يجوز البتة أن يوقع اسم الإمامة مطلقا ولا اسم أمير المؤمنين إلا على القرشي المتولي لجميع أمور المؤمنين**"([4])، ويستند في ذلك على أحاديث الرسول التي تفيد تخصيص الإمامة في قريش وتمنعها عمن سواهم([5]). سواهم([5]). ويذهب ابن حزم إلى أن هذه الخصوصية تشمل عموم قريش([6]).

والملاحظ أن ابن حزم أراد الرد على مقولات الخلافة العباسية والفاطمية نظرا لتجسيدهما على مستوى الواقع السياسي، بالنسبة للرأي المناصر لبني العباس وأحقيتهم دون غيرهم في الخلافة بتسويغ أن العباس عصبة الرسول صلى الله عليه وسلم، لم يحتج ابن حزم إلى كبير جهد لرد هذه الدعوى، باعتبار أن المرتبة لا تورث مستندا بذلك لحديث رسول الله "**لا نورث ما تركناه صدقة**"، **فبطل عنده هذا التمويه جملة، لأنه رأي محدث فاسد**"([7]).

أما الرأي القائل بحصر الإمامة في نسل الإمام علي بن أبي طالب، فقد نال اهتماما بالغا من قبله إذ أسهب في مناقشة آراء القائلين به والرد على حججهم مستعينا بمختلف أدوات الاستدلال، من أدلة الشرع والسوابق التاريخية... لرد منطلقاتهم القائمة على النص والعصمة([8])، فتأكيد ابن حزم في هذا الوقت على النسب القرشي شرطا أساسيا لشرعية الخلافة، جاء ردا على القائلين بجواز الإمامة في عموم المسلمين وهي دعوات بدأت تجد لها صدى في القرن الخامس الهجري في مشرق العالم الإسلامي وغربه، من قبل بعض الطامحين للسلطة، لذلك فإن أي تجاوز بخصوص هذا الشرط يعد خروجا على ما توافقت عليه الأمة شرعا. فضلا عن ذلك، فإن حصر الإمامة في عموم قريش، قصد منه تحرير الإمامة من الخصوصية الضيقة للنسب، وهذا يرمي إلى تقويض الأسس التي استندت عليها الأنظمة الخلافية القائمة في عموم العالم الإسلامي (الخلافة العباسية والفاطمية) لتأكيد شرعيتها وأحقيتها بالأمر دون سواها. لقد أدرك ابن حزم، أن أسباب الفتنة الأندلسية التي أفضت إلى سقوط الخلافة، تكمن في تجاوز النصوص الشرعية

1 – الجندي أنور الجندي، **نوابغ الفكر الإسلامي**، دار الرائد العربي، بيروت، 1979م، ص229.
2 – ابن حزم، الفصل...، م، س، ج4/ص87.
3 – نفسه، ج4/ص166-167.
4 – نفسه، ج4/ص90.
5 – نفسه، ج 4/ص89.
6 – نفسه ج4/ص90، 91.
7 – نفسه، ج4/ص92.
8 – نفسه، ج4/ص92-110.

وتأويلها، والأخذ بالقياس([1]). لذلك الموقف السياسي يتحدد لدى ابن حزم تحديدا دينيا، إذ إن الانكسار الذي حل بالأندلس لا يمكن أن يستقيم إلا من خلال استعادة الزمن الأنموذج حيث القيم والمثل التي شكلت وحدة الأمة.

أما الطرطوشي الذي عاصر مرحلة ضعف وانحلال الأنظمة السياسية الإسلامية([2])، جاء كتابه في خضم تلك التحولات السياسية والتاريخية التي طرأت على الدولة العربية الإسلامية فكان كتابه سراج الملوك "**فهما واقعيا لبنية السلطة**"([3])، والذي يعد من أهم الكتب السلطانية في موضوع وعظ الملوك والسلاطين([4]). اعتمد الطرطوشي في استقاء معلوماته على جملة من المصادر في مقدمتها: القرآن الكريم مصدرا أولا للتشريع، ثم السنة النبوية الشريفة، ثم السوابق التاريخية([5])، لما وجد فيها من عدل وحسن تدبير، تدبير، فضلا عن ذلك قد انتقى شواهده من التجربة العربية الإسلامية في عهود الخلافة لتعزيز مراميه وأهدافه([6]).

هل جاء الطرطوشي بنظرية سياسية تؤطر قواعدها رؤاه للسلطة؟ من خلال قراءة مستفيضة لأوضاع عصره وطبيعة أنظمته السياسية، يقول ابن خلدون:"**وكذلك حوم القاضي أبا بكر الطرطوشي في كتاب سراج الملوك وبوبه على أبواب تقرب من أبواب كتابنا هذا ومسائله، لكنه لم يصادف فيه الرمية ولا أصاب الشاكلة... إنما هو نقل وتركيب شبيه بالمواعظ...**"([7]).

ولعل أهم قضية شغلت بال الطرطوشي قضية وجوب السلطان الذي قال عنه بأنه "**خلافة النبوة في إصلاح الخلائق**"([8])، حيث حيث أن السلطان يقوم بمهام النبي الدينية والدنيوية، فهو الضامن لاستمرار الشريعة والنظام حيث "**إن الله أقام السلطان في الأرض يدفع القوي عن الضعيف وينصف المظلوم من الظالم**"([9])، وبدون ذلك "**لأهلك القوي الضعيف، وتواثب الخلق بعضهم على بعض، فلا ينتظم لهم حال ولا يستقر لهم قرار، فتفسد الأرض ومن عليها**"([10]).

إن الطرطوشي وهو يوجب السلطة لم يحدد من يجب أن تتمثل به ومن له مقاليد الأمور في نظام تتعدد فيه القوى، على الرغم من أنه يعرف السلطان بأنه خلافة النبوة، وفق ما درج عليه الفقه السياسي الإسلامي في تعريف الخلافة([11])، فضلا عن ذلك تجاهل الطرطوشي تحديد أية شروط خاصة مسبقة، يجب توفرها فيمن يتصدى لهذا الأمر، بل يدعو إلى أن يتخلق السلطان بالخصال

1 – قادر نزار محمد ونهلة شهاب أحمد، **دراسات في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي**..، م، س، ص، 83، 84.

2 – العلام عز الدين، **الفكر السياسي السلطاني– نماذج مغربية**، منشورات دار الأمان، الرباط 2006، ص 29.

3 – أنظر ابن الحداد محمد منصور، **مقدمة تحقيق كتاب الجوهر النفيس في سياسة الرئيس**، تحقيق: رضوان السيد، دار الطليعة، بيروت،1983م، ص 17.

4– أنظر شعبان رضا، "إسهامات المغاربة في الفكر السياسي الإسلامي"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد 5، 2010م، ص 208.

5 – الطرطوشي محمد بن الوليد، **سراج الملوك**، تحقيق: جعفر البياتي، رياض الريس للكتاب والنشر، لندن، 1990م، ص 3.

6 – نفسه.

7 – ابن خلدون، **المقدمة**، م، س، ج1/ص40.

8 – الطرطوشي، **سراج الملوك**، م، س، ص 39.

9 – نفسه، ص 38.

10 – نفسه، ص38.

11 – أنظر الماوردي أبي الحسن علي بن محمد، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الحرية، بغداد 1989م، ص 15.

الحميدة مثل العدل والإنصاف والحلم والتأني والكرم([1])، من جهة أخرى لم يتضح الغرض من الكلام عن وجوب الخلافة في وقت تواجد فيه نظامان خلافيان([2]).

من هذا المنطلق يمكن القول أن المقصود في الوجوب السلطة الفعلية ممثلة في المأمون البطائحي الذي أهدى إليه الطرطوشي كتابه، بمنأى عن الولاء والتبعية لأي من الخلافتين الفاقدتين لموجبات الوجوب في الوجود، فالطرطوشي يخاطب المأمون البطائحي باعتباره حاكم فعلي معتبرا إياه رأس السلطة متجاهلا بذلك وجود سلطة فوقية ممثلة بالخليفة الفاطمي([3]).

وبخصوص التنافس حول الخلافة في عصر الطرطوشي فقد تطرق لها في مؤلفه مؤكدا على وحدة السلطة التي بدونها لا تستقيم الأمور ف."**كما لا يستقيم سلطانان في بلد واحد، لايستقيم إلهان للعالم، والعالم بأسره في سلطان الله كالبلد الواحد في يد سلطان الأرض**"([4])، ويدعم ذلك بمقولة للإمام علي: "**أمران جليلان لا يصلح أحدهما بالتفرد، ولا يصلح الآخر بالمشاركة وهما الملك والرأي، فكما لا يستقيم الملك بالمشاركة لا يستقيم الرأي بالإنفراد**"([5]).ومرة أخرى لا نجد عند الطرطوشي لا تصريحا ولا تلميحا إلى أي من الخلافتين العباسية أم الفاطمية يشير بالمشروعية والحق بالتفرد بالسيادة.

إذا كان المنطق الافتراضي يفترض أن القصد من وحدة السلطة الخلافة العباسية من منطلق انتمائه الفكري، فإن ما نستطيع تأكيده هو أن الطرطوشي قصد مصر مشيرا إلى ازدواجية السلطة فيها، فإلى جانب الخليفة الفاطمي المجرد من كل سلطة، هنالك وزير سني بيده السلطة الفعلية، لذلك استهدف منح الشرعية الدينية والسياسية لسياسة المأمون، ووجوب أن تنحصر بيده السلطة النظرية والفعلية([6]).

نتائج البحث آفاقه:

وارتباطا بما سبق نخلص إلى أن هذا التفكير السياسي الذي نشأ وتطور، قد تفاعل بشكل جلي مع بيئته، حيث إن السجالات الكلامية كانت تخفي ورائها رهانات سياسية محكومة بضوابط تاريخية لا تتجلى إلا من خلال القيام بتأويل عقدي ومعياري للحظة التأسيسية في تاريخ التجربة الإسلامية. ومنه خلصنا إلى دور التحولات والتفاعلات التي عرفها المجال الإسلامي في عهوده المبكرة في إنتاج بعض النظريات السياسية، ارتباطا بنشأة الفرق الإسلامية وما سجلته من نقاشات كلامية، حيث بدا الإنتاج الفكري لها تجليا

1 – الطرطوشي، **سراج الملوك**، م، س، ص 98.

2 – إن قراءة مبسطة لطبيعة الأوضاع السياسية التي عاصرها الطرطوشي كفيلة بإيضاح بعض الغموض في المقاصد التي حوم حولها،إذ بلا شك قد استوعب حالة حالة الفرقة التي أصابت الخارطة السياسية للعالم الإسلامي مما جعله بلا شك يستعمل أسلوب الغموض والتمويه في كلامه، بحيث لم يحدد أي خلافة يقصد من حيث الوجوب، فإذا كان يفترض عدم اعترافه بالخلافة الفاطمية لأسباب ندركها، في الوقت نفسه لا يعني في هذا الوجوب الخلافة العباسية، فهو لم يشر لا تصريحا ولا تلميحا إلى أنها الخلافة الشرعية المقصودة.

3 – نفسه، ص 45.

4 – نفسه، ص 43.

5 – نفسه، ص 43.

6 – لعل هذا هو السبب الذي جعل الطرطوشي يهيب بالرعية التزام الطاعة لأنه لا يوجد عنده أدنى مبرر للخروج على السلطان.

لأثر الواقع التاريخي، فأصبحت النظريات الفكرية محاولة لبلورة الفعل السياسي وتطويعه تماشيا مع الأهداف التي سطرها منظروا الفكر السياسي الإسلامي، هذه النظريات التي تعتبر أساس التجربة الإسلامية نحن بحاجة إلى مزيد جهد في سبيل فهم منطلقاتها ورصد تفاعلاتها بغية تحقيق بناء متكامل ينهل من أسس تاريخ الحضارة الإسلامية.

لائحة المصادر والمراجع:

لائحة المصادر:

1. ابن الحداد محمد منصور، مقدمة تحقيق كتاب الجوهر النفيس في سياسة الرئيس، تحقيق: رضوان السيد، دار الطليعة، بيروت،1983م.
2. ابن الخطيب لسان الدين، أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق: ليفي بوفنسال، دار المكشوف، 1956م.
3. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتبة التجارية، بيروت، د.ت.
4. ابن المرتضى أحمد بن يحيى، طبقات المعتزلة، تحقيق: سوسنة ديفلد وفلزر، دار المنتظر، بيروت، 1987م.
5. ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: محمد ابراهيم نصر وعبد الرحمان عميرة، دار الجيل بيروت، 1996م.
6. ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة، دار البيان، بيروت، د.ت.
7. ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان، القاهرة، 1965م.
8. ابن عساكر أبو القاسم علي، تاريخ دمشق، تحقيق: عمر بن غرامة العماري، دار الفكر، بيروت، 1997م.
9. ابن قتيبة، عيون الأخبار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م.
10. أبو الحسن محمد أحمد بن عبد الرحمان، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، للملطي، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للثرات، القاهرة، 1977م.
11. أبي نثر عبد الوهاب بن علي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمد محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي، 1964م.
12. الباقلاني أبي بكر محمد بن الطيب، التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، تحقيق: محمود محمد الخضيري، ومحمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر، القاهرة 1947م.
13. الجاحظ، البيان والتبين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت.
14. الذهبي، سير أعلام النبلاء، منشورات بيت الأفكار الدولية، بيروت، 2004م.
15. السيوطي، تاريخ الخلفاء، دار ابن حزم، بيروت، 2003م.
16. الشهرستاني، الملل والنحل، أبو الفتح، تحقيق: عبد العزيز الوكيل، دار الفكر، بيروت، د.ت.
17. الطرطوشي محمد بن الوليد، سراج الملوك، تحقيق: جعفر البياتي، رياض الريس للكتاب والنشر، لندن، 1990م.
18. الكردي محمد، رسائل البلغاء، دار الكتب العربية الكبرى، مصر،1913م.
19. الماوردي أبي الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الحرية، بغداد 1989م.
20. النويري أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب، تحقيق: علي بوملحم، دار الكتب العلمية، بيروت،2004م.
21. الوراق النديم أبو الفرج محمد، الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، طهران،1391هـ.

22. لائحة المراجع:

23. إد ناصر العربي، "جدلية المعرفي والسياسي في الفكر الإسلامي: مقاربة سياسية في علم الكلام"، مجلة التسامح، العدد 12، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مسقط، 2005م.
24. باقدي فاطمة، "العلمنة والدين في الفكر السياسي الإسلامي، قراءة في منظور محمد أركون (1928-2010)"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، 2014.
25. بالنثيا أنخيل جنثالث، تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة: حسين مؤنس، مكتبة النهضة، القاهرة، 1955م.
26. بدوي جمال، من تراث الفكر السياسي في الإسلام، طابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م.
27. بروكلمان كارل، تاريخ الأدب العربي، منشورات الجامعة العربية، دار المعارف، القاهرة، 1983م.

28. بنعبو الحسن،"مراجعات نقدية لأسس الدولة في الفكر السياسي الموروث"، مجلة متون، العدد1، مج 11، 2019.
29. جبرون محمد، نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره، طوب بريس، الرباط، 2016م.
30. الجندي أنور الجندي، نوابغ الفكر الإسلامي، دار الرائد العربي، بيروت، 1979م.
31. حسن مجدي عز الدين، "الفكر السياسي الإسلامي وثقافة الديمقراطية جدلية التعاطي والممانعة،" مجلة النقد الثقافي، العدد 2، 2014.
32. حنان بالشاوش، "الإمام المؤله في الفكر السياسي الشيعي القديم، الشيعة الإمامية نموذجا"، مجلة أنتروبولوجيا الأديان، العدد 1، 2012م.
33. حيدوسي عمر، بكيس فارس، "بوادر تشكل الفكر السياسي الإسلامي في مرحلة الخلافة الراشدة"، مجلة الإحياء، العدد 22، 2019.
34. دي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، تعريب وتعليق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت.
35. رستم سعد، الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات: النشأة – التاريخ – العقيدة – التوزيع الجغرافي، أنوار للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب 2008م.
36. شعبان رضا، "إسهامات المغاربة في الفكر السياسي الإسلامي"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 5، 2010م.
37. شنقار عواطف العربي، فتنة السلطة، الصراع ودوره في نشأة بعض غلاة الفرق الإسلامية(من القرن الأول حتى القرن الرابع الهجري)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان،2001م.
38. الشيال جمال الدين، مجموعة الوثائق الفاطمية، لجنة التأليف، القاهرة 1958م.
39. صديقي محمد الناصر، "بواكير الفكر السياسي عند المنبثقات الشيعية من الاصطفاف العلوي إلى نشأة المجموعات الغالية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، 2012.
40. الطرابيشي جورج، نقد نقد العقل العربي، دار الساقي، بيروت، 1998م.
41. العلام عز الدين، الفكر السياسي السلطاني– نماذج مغربية، منشورات دار الأمان، الرباط 2006م.
42. عمارة محمد، الإسلام وفلسفة الحكم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م.
43. عنان محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس، القاهرة، 1969م.
44. فرحات سميرة، "مقدمة إلى معجم مصطلحات الباقلاني"، مجلة الباحث، العدد 47، 1987م.
45. فروخ عمر، تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون، دار العلم للملايين، بيروت، 1983م.
46. قادر نزار محمد ونهلة شهاب أحمد، دراسات في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، دار الزمان، سوريا، 2009م.
47. الكبيسي محمد علي، نشأة الفكر السياسي عند العرب، حفريات في مسلمات الفكر العربي، دار الفكر، دمشق، 2005م.
48. لقبال موسى، "الخلافة أساس الفكر السياسي والحزبية في المجتمع الإسلامي في عصوره الأولى"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 3، 1988م.
49. مبارك زكي، النثر الفني في القرن الرابع، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1934م.
50. معتوق جمال، "إسهامات ابن المقفع في الفكر السياسي الإسلامي"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 8، 2012م.
51. النشار سامي، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.
52. ولد خسال سليمان، "الفقه السياسي عند الإمام مالك"، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 24، مج 15، 2014.
53. Rosenthal: Political Thought in Medieval Islam an introductory out Line Cambridge 1958.